أساس الاشتراكية
الإنسان...
الاشتراكية حركة
إعادة الخيار
للإنسان
منصور حكمت

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية
صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

WP
تصدر كل يوم ثلاثاء
08/09/2026
العدد: 301

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

الحزب الشيوعي العمالي العراقي يطالب مجلس القضاء الأعلى بالتحقيق في تصريحات هادي العامري بشأن قتل متظاهري تشرين 2019

بعد سبع سنوات على انتفاضة تشرين–أكتوبر 2019، التي قُتل خلالها نحو 800 شخص، وجُرح أكثر من 20 ألفًا آخرين، بحسب الإحصاءات الحكومية والمنظمات الحقوقية المحلية والعالمية وبعثة الأمم المتحدة في العراق، ما زالت الحكومات المتعاقبة تتنصل من مسؤوليتها بالكشف عن الجرائم التي ارتكبت في تشرين ومحاسبة القتلة.

واليوم، يصرّح هادي العامري، رئيس منظمة بدر وعضو مجلس النواب العراقي، الذي تمتلك كتلته 17 مقعدًا في البرلمان، وأحد قيادات الإطار التنسيقي الذي يدير السلطة في العراق، بأن "المقاومة" كانت وراء قمع ما سماه "فتنة تشرين".

إننا نوجّه خطابنا إلى مجلس القضاء الأعلى ورئيسه، السيد فائق زيدان، مطالبين بفتح تحقيق في تصريحات هادي العامري، وبشكل علني أمام جماهير العراق، للكشف عن حقيقة ما جرى في تشرين ومحاسبة القتلة والمجرمين الذين أغرقوا شباب العراق، نساءً ورجالًا، بدمائهم.

إن ما سماه العامري "المقاومة" التي تطالب حكومة الزيدي بنزع سلاحها وان لا تسمح لوجود دويلة "المقاومة" داخل دولة، لا يمكن فهمه إلا بوصفه رسالة تهديد جديدة إلى جماهير العراق، إذا ما طالبت بالحرية وفرص العمل والخدمات والضمان الاجتماعي والقضاء على الفساد وتحقيق الامن والامان.

إنها رسالة تلوّح باستخدام القمع ضد الحريات وحق التعبير عن الرأي والاحتجاج والتظاهر، وهي حقوق كفلها الدستور العراقي.

فعلى الرغم من أن قضية الكشف عن قتلة المتظاهرين ومحاسبتهم أُدرجت في البرامج الحكومية التي أعقبت سقوط حكومة عادل عبد المهدي، فإن الحقيقة ما زالت غائبة، ولم يُقدَّم المسؤولون الحقيقيون عن هذه الجرائم إلى العدالة. بل إن عادل عبد المهدي نفى علمه بهوية المجرمين الحقيقيين الذين قتلوا المتظاهرين، وألقى بالمسؤولية على جهة غامضة سماها (الطرف الثالث). لقد خرج المتظاهرون العزّل مطالبين بحقوق مشروعة، وفي مقدمتها توفير فرص العمل، ووضع حدٍّ للفساد، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، لكنهم واجهوا الرصاص والقتل والاغتيال والاختطاف.

إن جرائم القتل لا تسقط بالتقادم، وما صرّح به هادي العامري يشكّل سابقة خطيرة تستوجب التحقيق. ففي الوقت الذي يرفع فيه هو وغيره من أعضاء البرلمان والمسؤولين والمحافظين دعاوى قضائية متلاحقة ضد الناشطين والفاعلين السياسيين المعارضين، ويُزجّ بعضهم في السجون، فإن قتلة المتظاهرين، الذين يخفي هادي العامري حقيقة تورطهم، ما زالوا يتجولون بحرية وينعمون بالإفلات من العقاب.

وإننا، في الوقت الذي نوجّه فيه نداءنا إلى مجلس القضاء الأعلى، ندعو جميع القوى التحررية، ومنظمات حقوق الإنسان، والشخصيات العامة، والاتحادات والمنظمات العمالية والمهنية، إلى رفع أصواتها عاليًا والانضمام إلى المطالبة بإجراء تحقيق جدي وشفاف في جرائم قتل المتظاهرين واغتيالهم واختطافهم وتغييبهم، وكذلك في زجّهم في السجون والمعتقلات.

إن الحزب الشيوعي العمالي العراقي لن يدخر جهدًا في هذا الميدان، وسيوظف كل طاقاته من أجل تقديم هؤلاء القتلة إلى المحاكم، وفضح جرائمهم سياسيًا وإعلاميًا أمام الرأي العام المحلي والعالمي.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي
02/09/2026

هادي العامري يكشف عن الوجه الحقيقي لل"مقاومة" في العراق
من قتل شبابنا في تشرين؟ ومن يحاسب القتلة؟

سمير عادل

هل كانت زلة لسان من هادي العامري، رئيس منظمة بدر وأحد أبرز قيادات الإطار التنسيقي الذي يدير دفة السلطة الطائفية في العراق، عندما أعلن أن "المقاومة هي من تصدت لفتنة تشرين"؟ أم أن الرجل كان يدرك تماماً ما يقول، ويريد من خلال هذا التصريح أن يبعث برسالة تهديد واضحة إلى موجة الاحتجاجات المتصاعدة التي تجتاح العراق من شماله إلى جنوبه، ويشارك فيها مئات الآلاف من عمال العقود، وأصحاب المهن الصحية، وطلبة الدراسات العليا، والمحاضرون، وعمال النفط، وقطاعات عمالية أخرى تطالب بسلم موحد للرواتب إضافة الى الجماهير المطالبة بتحسين ظروف حياتها وخدماتها؟

مهما كانت نية العامري، فإن ما قاله لم يكن مجرد تصريح عابر. فهو يكشف جانباً من حالة التخبط والخوف والترقب التي تعيشها السلطة الطائفية في العراق ممثلة الإسلام السياسي الشيعي، والتي تشكل المليشيات، ومن بينها منظمة بدر، إحدى ركائزها الأساسية. فالعامري، الذي تحول في الأيام الاخيرة إلى ناطق غير رسمي باسم هذه القوى المسلحة، يدرك أن النظام السياسي الذي يحمي نفوذ هذه المليشيات يواجه أوضاعاً سياسية وأمنية واقتصادية متفاقمة.

وهناك سببان رئيسيان لهذا القلق؛ الأول هو احتدام الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، وما يرافقه من إعادة ترتيب للوجود العسكري الأمريكي في العراق. فأي تغيير في هذا الوجود قد يفتح الباب أمام فراغ أمني وعسكري، ويضع المليشيات أمام تحديات جديدة، خصوصاً في ظل الصراع الإقليمي المتواصل حول النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة.

أما السبب الثاني، فهو الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي تعصف بالعراق. السلطة السياسية الحاكمة، على الرغم من مرور سنوات طويلة على استحواذها على مقدرات وثروات جماهير العراق، لا تملك برنامجاً حقيقياً لمعالجة البطالة والفقر وتدهور الخدمات. وعندما تعجز السلطة عن تقديم حلول لمشكلات المجتمع، لا يبقى أمامها، في كثير من الأحيان، سوى القمع والتخويف وإعادة إنتاج الأساليب نفسها التي استخدمت في مواجهة الاحتجاجات الجماهيرية السابقة.

وليست هذه هي المرة الأولى التي يطلق فيها العامري تصريحات تكشف عمق المأزق الذي تعيشه القوى الحاكمة. فقبل نحو عشر سنوات، قدم اعتذاراً علنياً للشعب العراقي عما وصفه بالفشل والفساد وسوء إدارة السلطة، في وقت كانت فيه جماعته جزءاً أساسياً من منظومة الحكم التي أنتجت الفساد والنهب المنظم وفشل مؤسسات الدولة. ولم يكن ذلك الاعتذار، بطبيعة الحال، تعبيراً عن صحوة ضمير متأخرة. فالعامري وجماعته كانوا جزءاً من العملية السياسية ومهدت الاحتلال الأمريكي للعراق، وشاركوا في تثبيت النظام السياسي الذي تشكل بعد عام 2003، واستفادوا من مواقع السلطة والنفوذ التي وفرها هذا النظام.

وكانت تلك التصريحات، في جوهرها، انعكاساً لحالة اليأس والتخبط التي وصلت إليها السلطة السياسية في ذلك الوقت. بل إن نوري المالكي نفسه قال في مقابلة تلفزيونية إن القوى التي حكمت العراق قد فشلت، وإن عليها أن تعترف بمسؤوليتها عن هذا الفشل. لكن يبدو أن الاعتراف بالفشل شيء، والتخلي عن السلطة والثروة والنفوذ شيء آخر تماماً. فهذه القوى سرعان ما تنسى اعتذاراتها، وتعود إلى ممارسة السياسة نفسها التي أنتجت الأزمات ذاتها. وكأنما ينطبق عليها المثل القائل كلام الليل يمحوه النهار فحلاوة السلطة والثروة قادرة على تبديد أكثر الاعتذارات صخباً وتمحي سكرات الليل.

البقية على الصفحة الثالثة

مصطفى يونسي، وداعاً!

رحل عنا يوم أمس الرفيق مصطفى يونسي. توفي مصطفى إثر مرض لم يمهله سوى إسبوع واحد في أحد مستشفيات مدينة تورنتو الكندية.
كان مصطفى يونسي احد الكوادر البارزة في الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني، عضو إستشاري في لجنة كندا للحزب وكذلك أحد أعضاء قيادة الاتحاد العام للاجئين العراقيين في كندا.
منذ سنوات شبابه الأولى، كان مدافعاً بارزاً عن حقوق الجماهير في كردستان إيران، ومناضلاً ضد الظلم والإستغلال والتمييز بكل أشكاله، وعليه، إعتنق الشيوعية من مراحل شبابه الأولى وأنضم لمنظمة كردستان للحزب الشيوعي الايراني (كومه له) في ثمانينات القرن المنصرم، وبعدها الحزب الشيوعي العمالي الايراني، والحكمتي، وأخيرا للحزب الشيوعي العمالي الكردستاني.
كان تاريخه حافلاً بالنضال والدفاع عن الطبقة العاملة وسائر الحقوق الأساسية للمجتمع والدفاع عن الشيوعية العمالية والحكمتية.
برحيله، خسرت حركتنا كادراً مضحياً ومخلصاً ومحبوباً مهماً يصعب تعويضه للأسف.
نعزي أبنتيه وعائلته وأهله وأصدقائه ومحبيه ورفاقنا في الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني وفي الحركة الشيوعية والعمالية في ايران وكردستان العراق.
ليس ثمة سبيل لتكريم الرفيق مصطفى يونسي سوى مواصلة دربه وتحقيق الأهداف التي أفنى عمره القصير من أجل تحقيقها!

المجد والخلود لذكرى مصطفى يونسي! عاشت الحرية والمساواة!
عاشت الإشتراكية!
06/09/2026

عام على المدونة الشرعية – ما هي محتويات هذه المدونة؟ النفقة مقابل الاستمتاع!!

نادية محمود

إن دور ومكانة المرأة وحقوقها في المدونة الشرعية او القانون الجعفري تعمل بتناسق تام وانسجام مع مجمل الاقتصاد السياسي للبلاد. سأتناول في هذه المقالة المواد القانونية التي وردت في المدونة الشرعية تتعلق بموضوعة اشتراط الانفاق ب"الجماع". حيث إحتلت هذه الموضوعة اهمية ومكانة في استحقاق "الانفاق" على المرأة تفوق حتى ما لدور المرأة من القيام بعمل رعائي في المنزل يتضمن العديد من المهام المنزلية والرعائية والخدمية، كما يراها المشرع الجعفري (سنتطرق لهذا الموضوع في مكان اخر).
تنص المادة 65 على ان من حق الزوج على زوجته "الجماع"، وتُعفى المرأة من الاستجابة لرغباته في العلاقة الحميمية في ثلاث حالات فقط (الحيض، والنفاس والضرر). بل وحتى تنال المرأة حق الرفض والامتناع عليها ان تضعه كشرط في عقد الزواج، بأن لا يرغمها على ممارسة الجنس، وعليه أن يتعهد بقبول ذلك، كما ورد في الفقرة اولا من المادة 65. ان هذا الشرط والتعهد من الرجل بقدر ما هو مهين للمرأة، هو مهين للرجل بنفس القدر، حيث يصور الرجل وكأنه في حالة من الاهتياج الجنسي المستمر والدائم وغير قابل للسيطرة عليه ويجب قنونته لترويضه والسيطرة عليه ووضع شروطا عليه.
تنص المادة 68 في مادة النشوز على احد اهم الشروط التي تضعها المدونة لانفاق الزوج على الزوجة هو" تمكين" الرجل منها لتكون قادرة على الحصول على النفقة من طعام وسكن وملبس. أن هذا شكل من اشكال العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي. وهو إشتراط يفترض إن هنالك "رضا جنسي دائم ومستمر" من قبل الزوجة حيث انها دخلت في عقد زواج. انه ينزع عنها اي استقلالية عن الرجل، وإذا كان الرجل متزوج بأربع زوجات، وانه يأتي زوجاته أنى شاء، فان عدد النساء و عدد الحالات التي ترغم فيها النساء على ممارسة الجماع، لا تحصى ولا تعد. إن إخضاع المرأة لهذا النوع من الارغام ناتج من علاقة حددها القانون والاعراف والدين والعلاقات الاقتصادية وحتى غياب السياسات الاجتماعية الحامية للمرأة حيث منِحَ، اولا، الزوج حق التحكم في حرية المرأة في الحصول على عمل، الامر الذي يضطرها الى ان تكون اقتصاديا تابعة للرجل. ثانيا: تحميلها تقسيم عمل يرغمها على القيام بدور رعائي او دور (اعادة الانتاج) غير مُقَدّر وغير مُعتَرف به وغير مُثمن. ثالثا: غياب سياسات حماية اجتماعية للمرأة تحرر المرأة من هيمنة الرجل في داخل العلاقة الزوجية اذا ما اراد استغلال موقعه ومكانته. كل هذه العوامل الاقتصادية تتظافر في ان تجعل قدرة المرأة على الرفض ان لم ترغب في الدخول في هكذا علاقة وتجعل جسدها رهن إشارة وإرادة الرجل مقيدة ومحدودة.
لقد عفت الدول المتقدمة التي تحترم حقوق المرأة وحقوق الانسان عن نظرية " الرضا غير القابل للإلغاء" والتي كانت تتردد لقرون من الزمن في دول اوربا وامريكا، وفرضها كنظرية بان الزواج يمنح الزوج صلاحية مباشرة الزوجة جنسيا في اي وقت يشاء، وكأن عقد الزواج يتضمن قبولًا جنسيًا مستمرًا!!
من الواضح ان المشرع لم يسمع بشيء اسمه " الاغتصاب الزوجي" وربما سيحتاج الى زمن طويل ليصل الى هذا المفهوم، ولكن دعونا نقرب المسافة لنشرح حق حماية المرأة من الاغتصاب الزوجي. ان الاغتصاب الزوجي هو شكل من أشكال العنف الجنسي الذي يحدث داخل نطاق الأسرة، في وضع تكون فيه المرأة التي بلا مال، ولا منزل، ولا حماية اجتماعية من الدولة، واعتبارها " عالة" أما على زوجها، او اخيها او ابيها، اذا ما عادت لهم بعد الزواج او الطلاق، فهي تصبح امام هذه المنظومة بلا حيلة، ولا سبيل امامها الا الرضوخ.
في الوقت الذي اصبح تجريم الاغتصاب الزوجي مادة في القانون الجنائي، وانتقلت البشرية من وضع كان تسود فيه السلطة المطلقة للرجل ب"جماع " المرأة، و ضبط العلاقة بما يستجيب لرغبة الاثنين معا وليس للرجل وحده، وأي ربط او صلة بين النفقة وفرض العلاقة الجنسية أمر مرفوض .
إن بقاء هذه الاخلاق وهذه الممارسات والتي تنص على دونية المرأة بالنسبة للرجل، وتفوق الرجل على المرأة انما يعكس في جوهره الأخلاق البرجوازية، اخلاق النظام الرأسمالي القائم اساسا على عدم المساواة، والتمييز واستغلال والتفرقة بين البشر في العراق وفي كل مكان في العالم.
تقدم " المدونة الشرعية" او ما يعرف بالقانون الجعفري دليلا ساطعا وقاطعا على الاستغلال، التمييز والتفرقة واللامساواة. بسعينا الاصيل لوضع قانون احوال أسرة يحقق المساواة والكرامة لكلا الجنسين، سنضع امر الاغتصاب الجنسي كجريمة في بنود ومواد قانوننا القادم، حتى وان لم يرافقه استخدام العنف والاجبار بل منع اية طريقة حتى وان كانت غير عنفية مؤداها ارغام المرأة على الدخول في علاقة لا تريدها.

" بسعينا الاصيل لوضع قانون احوال أسرة يحقق المساواة والكرامة لكلا الجنسين، سنضع امر الاغتصاب الجنسي كجريمة في بنود ومواد قانوننا القادم "

بيان من تحالف أمان النسوي بمناسبة مرور عام على التصويت على مدونة الأحكام الشرعية

في السابع والعشرين من آب/أغسطس 2025، أقرّ مجلس النواب العراقي التعديل الذي مهّد لإدخال الأحكام الجعفرية في منظومة الأحوال الشخصية، وأتاح إصدار "مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري". لم يكن هذا الحدث معزولًا عن مسار سياسي امتد لعقود، سعت خلاله قوى سياسية ودينية إلى تغيير الإطار القانوني الموحد الذي وضعه قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، وإدخال الاختلاف المذهبي في صميم التشريع الذي ينظم حياة الأسر العراقية، بحجة الحرية الدينية.

جاء ذلك رغم الاعتراضات الواسعة من نواب وناشطات وناشطين ومنظمات مجتمع مدني وقوى اجتماعية عديدة، ورغم المخاوف من أن يؤدي تحويل الانتماء المذهبي إلى أساس قانوني لتنظيم الأسرة إلى تفكيك وحدة القانون وتعميق التمييز بين المواطنين والمواطنات. قيل لنا إن هذه التغييرات ستعيد الحقوق إلى أصحابها، وإنها ستمنح العائلات حرية الاختيار. لكن السؤال هو: من يختار؟ ومتى يختار؟ ومن يتحمل نتائج هذا الاختيار؟ فالأسرة ليست ملكية لأحد، والأطفال ليسوا امتدادًا قانونيًا لاختيارات آبائهم وأمهاتهم، والمرأة ليست تابعًا قانونيًا للرجل. إن تحويل الاختلاف المذهبي إلى أساس لتنظيم الزواج والطلاق والحضانة والولاية والميراث وسائر العلاقات الأسرية يهدد مبدأ المساواة، ويجعل حقوق الأفراد رهينة لقواعد مذهبية مختلفة. والأخطر أن آثار هذا الخيار يمكن أن تمتد إلى الأطفال القاصرين، بما يجعل قرارًا يتخذه الكبار ذا آثار قانونية على أشخاص لم يختاروا بأنفسهم النظام الذي سيحكم جوانب أساسية من حياتهم.

نحن نرفض أن يتحول الطفل إلى موضوع لاختيار مذهبي لم يشارك فيه، ونرفض أن تتحول الأم إلى طرف أضعف في علاقة قانونية قد تحد من حقوقها في الحضانة والرعاية والقرار.لقد دفعت النساء العراقيات ثمنًا باهظًا في معارك الحضانة والطلاق والزواج والنفقة والعنف الأسري. وعندما تتغير القواعد القانونية التي تحكم هذه المسائل، فإن الأمر لا يبقى نقاشًا فقهيًا؛ بل يصبح مسألة تمس حياة النساء والأطفال بصورة مباشرة. كما نرفض تحويل معاناة النساء ومخاوفهن إلى مادة للتشفي والسخرية والتقليل من شأن احتجاجاتهن. فالنساء اللواتي خرجن للاحتجاج لم يطلبن امتيازًا؛ بل رفضن أن تتحول المعتقدات الدينية أو المذهبية إلى قواعد قانونية تحدد حقوقهن وحقوق أطفالهن ، بطريقة لاتلبي متطلبات حياتهن ولاشروط المواطنة. لقد أثبتت النساء العراقيات قدرتهن على التنظيم والتضامن والدفاع عن حقوقهن. ولن تؤدي محاولات إسكاتهن إلى اختفاء القضية. لقد أمضت القوى الإسلامية عقودًا في محاولة تغيير قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959. أما نحن فنقول اليوم بوضوح:

لا نقبل بالمدونة الشرعية ولا نعتبر قانون 188 نهاية الطريق. نحن نريد قانونًا جديدًا للأحوال الشخصية، حديثًا وعادلًا، يقوم على المساواة الكاملة أمام القانون، لا على الانتماء المذهبي أو الديني. أننا نريد قانونًا:

* يعترف بالمرأة إنسانًا كامل الأهلية والحقوق.
* يضمن المساواة والعدالة بين النساء والرجال في الزواج والطلاق والحقوق والواجبات الأسرية.
* يحمي الأطفال باعتبارهم أصحاب حقوق مستقلة، لا ملكية لأي من الوالدين.
* يجعل مصلحة الطفل الفضلى معيارًا أساسيًا في الحضانة والرعاية والولاية.
* يمنع زواج الأطفال ويجرّمه بوضوح.
* يرفض التمييز في الحقوق الأسرية على أساس الجنس أو المذهب.
* يضمن المساواة في الحقوق المالية والإرثية.
* يحترم حرية المعتقد بوصفها حقًا فرديًا، لا وسيلة لفرض قواعد دينية على الآخرين.

إن الدولة التي تحترم مواطنيها لا تجعل حقوق المرأة والطفل متفاوتة تبعًا للمذهب. والدولة التي تحترم الأطفال لا تجعل مستقبلهم القانوني نتيجة لاختيار لم يقوموا به. والدولة التي تحترم النساء لا تجعل مساواتهن مسألة قابلة للتفاوض. نحن نطالب بقانون أحوال شخصية جديد، مدني وعادل، قائم على المساواة وحقوق الإنسان ومصلحة الطفل. قانون يمكن رسم بنوده بوضع شروط فيه تعطي لكل فرد الحق برسم عقد زواجه بطريقة رضائية تامة .

هذه ليست عودة إلى الماضي. هذه مطالبة بالمستقبل.

تحالف امان النسوي
27/08/2026

” نريد قانونًا جديدًا للأحوال الشخصية، حديثًا وعادلًا، يقوم على المساواة الكاملة أمام القانون، لا على الانتماء المذهبي أو الديني“

تتمة هادي العامري يكشف عن الوجه الحقيقي....

لكن الأهم في تصريح العامري الأخير هو أنه يقدم اعترافاً واضحاً بهوية ما يسمى بـ”المقاومة“ التي سماها آنذاك عادل عبد المهدي رئيس الحكومة التي اقالتها انتفاضة تشرين التي واجهتها "المقاومة" كما اعترف العامري. فعندما يقول إن ”المقاومة“ هي التي تصدت لاحتجاجات تشرين، فإنه يزيل الغطاء عن الماهية الحقيقية للمليشيات المسلحة.

إن المليشيات التي اختارت لنفسها عنوان ”المقاومة“ لم تكن، في لحظة تشرين، تقف في مواجهة احتلال أو قوة خارجية، او القواعد التركية التي تشترط خروجها هذه الايام لتسليم سلاحها، بل كانت جزءاً من منظومة الدفاع عن سلطة الإسلام السياسي الشيعي، وهي السلطة التي واجهت الشباب المنتفضين بالرصاص و القمع والاختطاف والاغتيالات، لأنهم تجرؤوا على المطالبة بمساحة جغرافية سموها بالوطن تتوفر فيها فرصة عمل، ورغيف خبز، وحياة كريمة.

إن تصريح العامري لا يكشف فقط طبيعة ”المقاومة“، بل يثير أيضاً سؤالاً مباشراً بشأن الجرائم التي ارتكبت بحق المتظاهرين. فقد مرت سنوات على انتفاضة تشرين، وتعاقبت حكومات عبد المهدي والكاظمي والسوداني، من دون أن تتحقق العدالة الكاملة لعشرات ومئات الضحايا الذين سقطوا خلال الاحتجاجات بالرغم من وعودها بالكشف عن المتورطين بقتل المتظاهرين. والسبب ليس غامضاً. فالقوى المسلحة التي اتُّهمت بممارسة العنف ضد المتظاهرين ليست قوى هامشية أو خارجة عن النظام السياسي، بل هي جزء من البنية التي تحمي هذا النظام وتدعمه، وتشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في رسم موازين القوة داخله.

من هنا، فإن السؤال لا ينبغي أن يوجَّه إلى هادي العامري وحده، بل إلى مؤسسات الدولة العراقية، وفي مقدمتها مجلس القضاء الأعلى ورئيسه، السيد فائق زيدان: هل ستمر تصريحات العامري مرور الكرام؟ إذا كان الرجل قد أعلن صراحة أن ”المقاومة“ هي التي تصدت لانتفاضة تشرين، أفلا يستحق هذا التصريح التحقيق في طبيعة ذلك ”التصدي“؟ ومن هم الذين قاموا به؟ وبأي وسائل؟ ومن يتحمل المسؤولية عن دماء الشباب الذين قُتلوا أو اختُطفوا أو أصيبوا خلال الاحتجاجات؟ أم أن بعض القوى المسلحة تقع عملياً فوق القانون؟ ون الشباب الذين قُتلوا في ساحات الاحتجاج لا أصحاب لهم، ولا عائلات تطالب بالحقيقة، ولا دولة يفترض أن تحاسب من أراق دماءهم!!!

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of
worker-communist
party of iraq

الأخيرة

حول كذبة "سلاح العقيدة والمذهب"!
(فارس محمود في ردٍ على سؤال لجريدة "إلى الأمام")

إلى الأمام: يتصاعد الحديث اليوم عن "نزع سلاح" الفصائل الولائية في العراق أو "حصر السلاح بيد الدولة"، ويتحدث قادة هذه الفصائل والمؤيدون لهم عن أن هذا السلاح هو أمر "عقائدي"، و"سلاح الدفاع عن العقيدة والمذهب"، وأنهم "لا يسلّمون السلاح إلا إلى المهدي!!". بل إنهم يعلنون في كثير من الأحيان أنه "إذا شنت أمريكا أو إسرائيل حرباً على إيران، فسينخرطون في هذه الحرب دفاعاً عن إيران والعقيدة الشيعية"، وذلك لكونها "جارة" و"دفاعاً عن الدين والمذهب"، حتى إنهم يتحدثون عن ضرورة "تطوع الجماهير" للدفاع عن إيران أو جمع التبرعات لها للأسباب ذاتها. السؤال المطروح هو: ما تصوركم لمثل هذه المقولات والمبررات، وأقصد "الدفاع عن العقيدة والمذهب"؟!

فارس محمود:

إنها أكبر كذبة؛ فليس لـ"المذهب" ولا "العقيدة" أي صلة بواقع الأمر. إنه ذرٌّ للرماد في العيون، وسعيٌ محموم لإيهام الناس بحقيقة الأهداف والغايات من السلاح. على امتداد التاريخ، كانت الهويات بشتى أشكالها قضية سياسية صرف، قضية مفتعلة و"غير مقدسة"، وعرضة للأهداف والمطامح السياسية الواقعية والحياتية. إنها ورقة لعب لا أكثر! مثلما هو الحال مع القضايا القومية مثلاً: "كركوك قدس كردستان"، فليست كركوك مقدسة، بل النفط والثروات الغزيرة هي ما جعلتها "مقدسة" لدى المتكالبين على السلطة فيها، وبالتالي على ثرواتها النفطية الهائلة.

ليست إيران طائفية أو "شيعية"، ولا تتعقب مصالح من يُسمّون بالشيعة. في الحقيقة، إن النظام الإسلامي في إيران نظامٌ قومي-فارسي النزعة، وكل ممارساته السياسية تثبت ذلك. ولأورد عدة أمثلة على ذلك: ففي النزاع والحرب الأذربيجانية-الأرمنية، اتخذ النظام موقفاً ساند فيه ودعم أرمينيا ذات الأغلبية "المسيحية" و"الأرثوذكسية" "الساحقة"، في وجه أذربيجان ذات الأغلبية "الشيعية" "الكبيرة"!! لقد إتخذ موقفه السياسي بناءاً على مصالح مادية محددة وليس على أساس "المذهب"!

وكل الشواهد تؤكد أن نظام الجمهورية الإسلامية هو من نظّم وقام بعملية تفجير مرقدي الإمامين الشيعيين في سامراء عام 2007، وكان الهدف من ذلك هو تأجيج الصراع والتقاتل الطائفي، والحرب الطائفية، والقتل على الهوية، وغير ذلك في العراق، وبالتالي إضعاف البلد والسيطرة عليه وعلى قواه السياسية. وتتحدث التقارير عن أن قاسم سليماني نفسه هو من قتل المراسلة التلفزيونية "أطوار بهجت" في وقتها لأنها فضحت الأمر، وكشفت أن نظام الجمهورية الإسلامية كان وراء هذه الخطوة التي راح ضحيتها آلاف الأبرياء.

كما ساند النظامُ حركةَ حماس "السنية" ودعمها من أجل أهدافه الإقليمية التوسعية في المنطقة؛ لأن صراع إيران مع إسرائيل لا يتعلق بالقدس ولا بالفلسطينيين ولا غير ذلك، وإنما هو صراع حول التزعم والهيمنة الإقليمية لا أكثر! أي من لديه اليد الطولى في المنطقة ويهيمن على مقدراتها، وإلا فإن إسرائيل هي نفسها من موّلت إيران بسلاح يُقدّر بمئات الملايين من الدولارات في الحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت 8 سنوات. وإن أمريكا نفسها هي من قامت بإرسال كميات ضخمة من الأسلحة لإيران عبر إسرائيل، وذهبت عائدات هذه الصفقة لدعم قوات الكونترا النيكاراغوية الموالية لأمريكا بهدف الإطاحة بالجبهة الساندينستية للتحرر الوطني اليسارية التي أسقطت الدكتاتور سوموزا، وهي الصفقة المعروفة باسم "إيران-كونترا"!

وإستضاف النظامُ عوائلَ قادة تنظيمات القاعدة وغيرها من التنظيمات "السنية المتشددة" على أراضيه. ومن أجل أهدافه سيئة الصيت، أقنع النظامُ رئيسَ سورية (الأسد) في وقتها بإنشاء معسكرات في سورية للمتشددين الإسلاميين "السنة"، وكان هدفها القيام بـ"تفخيخ" السيارات وإرسالها إلى العراق بهدف تفجيرها، حيث راح ضحية ذلك الآلاف من الأبرياء والمدنيين العزل. وتتحدث التقارير عن "ندم" الأسد لاحقاً، بعد الإطاحة به، على رضوخه لإصرار قاسم سليماني على هذا الطلب في وقتها! وكل هذه السياسة الإيرانية كانت من أجل الهيمنة على العراق.

لدى نظام الجمهورية الإسلامية استراتيجية وعقيدة مفادها "أن كل شيء مباح من أجل صيانة بيضة الإسلام"، أي كل شيء مباح من أجل بقاء النظام واقتداره، وأنه على استعداد للتضحية بأكبر رموزه أو سلوك شتى السبل، بما فيها أكثرها تناقضاً مع ادعاءاته أو "عقيدته"، إذا ما اقتضت مصلحة النظام باسم "الإسلام". فهل تتذكرون "مفاتيح الجنة" التي كانوا يوزعونها على أطفال القرى بالدرجة الأساسية من أجل أن يمضوا للمخاطرة بأرواحهم عبر الدوس على ألغام جبهات الحرب وتفجير الألغام التي زرعها الجيش العراقي؟ وكان مسؤول هذا المشروع في وقتها هو علي خامنئي نفسه، الذي جال في القرى النائية من أجل إقناع الأهالي الفقراء بذلك!

إنه نظامٌ قتل من "الشيعة" أكثر بما لا يُقاس مما قتله من أصحاب "أديان" أو "طوائف" أخرى!! إنه جوّع وسجن واعتقل وسلب منهم الحريات والحقوق، وانتهك حقوق المرأة وحوّل النساء الفقيرات إلى مشروع لبغاء المتعة ومن "الشيعة" أكثر من الآخرين؛ فلم يجلب سوى المصائب لـ"الشيعة"!

ولأن النزعة القومية هي الأساس، فكثيراً ما كان يشتكي مواليهم من أمثال المجلس الأعلى ومنظمة بدر وغيرهم، ممن التجأوا إلى إيران والتحقوا بنظام الجمهورية الإسلامية والمنظمات الموالية له، بأن رفاقهم "في المذهب" من أتباع النظام يكنّون مشاعر ازدراء رهيبة تجاههم بوصفهم "عرباً"! عانوا من الذل والهوان والنظرة الدونية بشكل رهيب، وقبل الكثيرون بهذا جراء قلة حيلتهم!

وفي هذه الحرب، حرب أمريكا على إيران، وفي مرحلة شهدت تهافت الخطاب الإسلامي على صعيد الاجتماعي كبير، استبدلت الجمهورية الإسلامية كلمة "شهيد" الإسلامية بكلمة "مضحّ وطني" القومية!!

وحتى إن تشييع خامنئي في النجف وكربلاء لم يكن هدفه ذا صلة بالشيعة والشيعية، أو رغبة خامنئي بزيارة "أجداده" قبل دفنه (علماً أن تقارير ليست بالقليلة كانت تتحدث عن خلو الجثمان من أي جسد) بل كان الهدف هو القيام باستعراض سياسي واضح ليدللوا على الشعبية التي تتمتع بها الجمهورية الإسلامية في العراق والتأييد لها هناك. وكان لهذا الاستعراض ضرورته الخاصة برفع المعنويات المتردية لمواليهم في العراق في ظل التراجع الرهيب الطارئ على النظام وشعبيته، سواء في إيران أو العراق والمنطقة، جراء الحرب الأمريكية عليه، بحيث كانت موضوعة بقائه مبعث سؤال كبير.

كما لم تكن مشاركة الجمهورية الإسلامية في الحرب على داعش من أجل "حماية أعراض وشرف العراقيين" وغيرها من الدعاية المتخلفة، وإنما لترسيخ وجود إيران والمليشيات الموالية لها في تلك المناطق وعلى صعيد العراق. ولا كان التضحية بمئات العراقيين والأفغانيين الفقراء والمعوزين في سورية من أجل "الدفاع عن مرقد السيدة زينب"، وإنما دفاعاً عن أحد أهم حلفائهم، نظام الأسد المترنح، كي لا يسقط على أيدي خصومهم، وبالتالي طردهم وطرُد نفوذهم في سورية. وهناك أمثلة وشواهد أخرى كثيرة تفضح هذه الادعاءات.

وفيما يتعلق بالعراق والمليشيات الموالية للنظام الإيراني، فإن دفاعهم المستميت عن هذا النظام وعن سلاحهم لا ربط له بكل الادعاءات المتعلقة بالمذهب والشيعة وغيرها. إن التمسك بالسلاح هو تمسك بسلطتهم، تمسك بوجودهم، تمسك بالثروات الخرافية التي جنتها بقسوة هذا السلاح. إنه سلاح الحفاظ على "المكتسبات"، مكتسبات الثروة والسلطة؛ ولهذا فإن مكانة السلاح تنبع من هذه النقطة.

حين اشتد حبل "حصر السلاح بيد الدولة" وتم وضع سقف زمني لتسليمه بموافقة ودعم الإطار التنسيقي للزيدي في هذا التوجه، كانت مطالب قادة "السلاح المنفلت" هي نيل ضمانات ثلاثة لتسليم السلاح: ضمان عدم تعرضهم ومحاسبتهم مسائلتهم قانونياً، ونيل مناصب حكومية في أجهزة الدولة سواء الإدارية أو الأمنية، وعدم مس مكاتبهم الاقتصادية وثرواتهم. أي إنه لا مشكلة لديهم في تسليم السلاح لغير المهدي!!! ولكن بشرط ضمان مكانتهم وقدراتهم الاقتصادية الخرافية التي تبلغ مليارات الدولارات والتي حققوها عبر قسر السلاح والغصب والنهب والاستيلاء على آلاف الأراضي والعقارات...!

ولهذا، ليست "العقيدة" و"المذهب" سوى كذبة صرفة!